



مجلة التواصلية

رقم الايداع القانوني: ر د م د 2437-0894

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية: 5845-2015

رت م د ؛ 537X-6202

مصطلح "النظم" مفهومه وأهميته في ضبط مصطلحات (النظرية الخليلية
الحديثة)

**The term (systems) concept and its importance in
adjusting the terms (modern Khalili theory)**

أ. محفوظ الكالدي

جامعة خميس مليانة- الجزائر

m.elkhaldi.79@gmail.com

| تاريخ النشر: | تاريخ القبول: | تاريخ الإرسال: |
|--------------|---------------|----------------|
| 2020-03-25 | 2020-03-19 | 2020-02-07 |

المرجع: محفوظ الكالدي، « مصطلح "النظم" مفهومه وأهميته في
ضبط مصطلحات (النظرية الخليلية الحديثة) », التواصلية،
المجلد: 06، العدد: خاص 2020، ص ص: 145-178.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/294>

دور المنطق الرياضي في النظرية الخليلية (مفهوم الباب أفنودجا)

The role of mathematical logic in Khalili theory (Concept door model)

د(ة). حليلة الخالدي

جامعة حسيبة بن بوعلبي الشلف - الجزائر

ملخص:

نهدف في هذه الورقة البحثية إلى توسيع التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة، والتعرف على الجديد الذي قدمته بالقياس إلى النظريات اللسانية الأخرى، وهذا حتى لا يتصور المتلقي أنها نظرية نحوية فحسب، بل هي نظرية لسانية عربية شاملة، وذخيرة تجمع علومًا مختلفة (اللغة والنحو وأصول النحو والبلاغة...). ولهذا ألف الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح كتابه (الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) في سلسلة (علوم اللسان عند العرب 3)، وفيه تطرق إلى مفهوم هام جدًا، وهو (النظم) الذي شاع وذاع عند أحد عباقرة المدرسة الخليلية وهو عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، حيث ربط ربطًا وثيقًا بين النحو والبلاغة، فبين أن (النظم هو توحي معاني النحو...)، وعبر عنه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: "النظم هو ما ينتظم عليه الكلام بطرق كثيرة جدًا مما يجيزه النحو."

وبناءً عليه سنسعى في بحثنا هذا - إلى بيان مفهوم (النظم)، وبيان أهميته في (النظرية الخليلية الحديثة)، وكذا التعرف على بعض المقاييس العلمية التي اعتمد عليها العلماء العرب المؤسسون وأتباعهم من تلاميذ "المدرسة الخليلية" ليقرروا ما قرروه من مبادئ علمية نظرية وتطبيقية، لا يزال الكثير منها مخبوءًا، ويحتاج إلى إعادة قراءة لمواصلة النهج الذي سلكه أستاذنا الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح.

الكلمات المفتاحية : النظم؛ النظرية الخليلية؛ الباب النحوي؛ اللفظ، المعنى.

Abstract:

In this research paper, we aim to expand the definition of modern Khalili theory, and to identify the new presented by it in comparison with other linguistic theories, so that the recipient not only perceives it as a grammatical theory, but a comprehensive Arabic linguistic theory, and a repertoire that combines different sciences (language, grammar, origins of grammar and rhetoric...). This is why Mr. Abdulrahman Al-Haj Saleh wrote his book (discourse and discourse in the theory of status and use in Arabic) in the series (Science of the tongue in the Arabs 3), in which he touched on a very important concept, which is (systems), which was popularized and propagated by one of the geniuses of the Khalili school, Abdul Qaher Al-jurjani (t471h), where a close link between grammar and rhetoric,..Abdulrahman Al-Haj Saleh said: "systems are what are regulated by speech in so many ways that the grammar permits."

Accordingly, we will seek-in this research - to indicate the concept of (systems), and to indicate its importance in (modern Khalili theory), as well as to identify some scientific scales on which the founding Arab scientists and their followers of the students of the "Khalili school" to decide what they decided from theoretical and applied scientific principles, many of which are still hidden, It needs to be re-read to continue the approach taken by our professor Dr. Abdulrahman Alhaji Saleh.

Key words: systems, Khalili theory, grammatical section, pronunciation, meaning.

مقدمة:

بدأت فكرة "النظم" منذ أخذ المعتزلة يبحثون في إعجاز القرآن، فمن قائل إنه معجز بلفظه، إلى قائل إنه معجز بمعناه، ورأى بعضهم أنه معجز بنظمه العجيب. وتلقّف الأشاعرة فكرة "النظم" معلّين بها إعجاز القرآن، وقد كان عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) واحداً منهم، فسلك طريقاً وسطاً مستهدياً بآراء العلماء السابقين وإشاراتهم¹، «لكنّه خلق من هذه الإشارات نظريّة بلاغيّة كبرى احتوت البلاغة كلّها حتى أصبحت تصبّ في النظم ولا تخرج عنه ولا ينبغي أن تدرس منفصلة دونه»². وغدت من أحدث ما يقال -اليوم- بشأن الارتباط بين اللفظ والمعنى، وكيف أنّهما متّصلان اتّصالاً وثيقاً عند المتكلّم.

1- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

يقول عبد القاهر الجرجانيّ في مدخل (دلائل الإعجاز): «هذا كلام وجيز يطّلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكلّ ما به يكون النظم دفعة، ومعلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضه مع بعض، وجعل بعضه بسبب من بعض، والكلم ثلاثٌ: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو

¹ ولا شكّ في أنّه استعار هذا المصطلح من المتكلّمين الذين تطرّقوا إلى موضوع إعجاز القرآن وقد بيّن الباحثون في زماننا أنّ أقربهم إليه هما القاضي عبد الجبار وأبو بكر الباقلاني. ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص123.

² عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975، ص366.

ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما¹، ثم يقدم تصوّره للنظم فيقول: «اعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها»².

وقد نبّه الأستاذ محمّد عمر الصماري إلى أنّ «متصوّر النظم عند الجرجاني في هذا النصّ ليس هو علم النحو وحده، وإنّما هو (علم النحو وقوانينه وأصوله ومناهجه ورسومه)، وقد عطف عناصر المقصور عليه بعضها على بعض بالواو [التي] تفيد مجرد الجمع... ولو كان قصد الجرجاني أن يطابق بين النظم وعلم النحو لقال: "أنّ ليس النظم إلاّ علم النحو"³

إنّ عبد القاهر يجعل من "معاني النحو"⁴ رافداً للنظم (النظم=توحي معاني النحو" في "معاني الكلام")، وفي كتاب (دلائل الإعجاز) نصوص غزيرة تؤكد المعنى الذي يريد إثباته من أنّ النظم -في جوهره- هو النحو في أحكامه، لا من حيث الصحّة والفساد فحسب، بل من حيث المزيّة والفضل (=الفائدة)، وفي "دقة المطابقة بين بنية اللفظ وبنية المعنى".

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5/2004.

ص03-04.

² المرجع نفسه، ص81.

³ محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، (أعمال ندوة)، منشورات جامعة صفاقس، تونس، 1998، ص14.

⁴ وهناك المعاني الصرفيّة كالتركيب والتعريف، والتذكير والتأنيث، والمعاني العقلية كالإطلاق والتقييد وعدم التناقض، ممّا يحتاجه المتكلّمون كضرورات في (الخطاب والتخاطب).

أما ضوابط "ترتيب المعاني" عند المتكلم، فيرى الجرجاني أنّ مرجع الأمر في ذلك إلى قوانين النحو وأصوله، وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في وجوه (الخبر)، وفي وجوه (الشرط والجزاء)، وفي وجوه (الحال)، فيعرف لكلّ موضعه، ويجيء به من حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كلّ واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاصّ معناه. ويتصرّف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكلّ من ذلك مكانه ويستعمله على الصّحّة وعلى ما ينبغي له. هذا هو السبيل، فلست بواجد كلاماً فيه صواب أو فيه خطأ إلاّ وهو معنّى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ووضعه في حقّه، أو استعمل في غير موضعه¹، ويقول أيضاً: «واعلم أنّا لا نوجب المزيّة من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، فنستند إلى اللغة. ولكنّا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يُصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأنّ "الواو" للجمع و"الفاء" للتعقيب بغير تراخ، و"ثمّ" له بشرط التراخي... ولكن لأنّ يتأتّى لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن "التخير" وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»².

ويواصل الجرجاني عرض فكرته فيقول: و"إذ عرفت أنّ مدار النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه: فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، و[لا] نهايةً ليس لها ازدياد بعدها. ثمّ اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثمّ بحسب موقع بعضها

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81-83.

² المرجع نفسه، ص 249-250.

من بعض واستعمال بعضها مع بعض... وليس من فضل ومزية إلا بحسب
الموضع وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم¹.

إنّ عبد القاهر يردّ روعة التعبير إلى توحي "معاني النحو" في "معاني
الكلام"، وليس إلى الكلمات وأوضاع اللغة فقط، فالنظم لا يكمن في الألفاظ، ولا
في الإيقاع، ولا في الأسجاع، ولا في الاستعارة، ولا في أيّ خصيصة بمفردها، بل
في التآليف والتركيب، ليشكّل المتكلم صورة هي نتاج تفاعل اللفظ والمعنى، فالكلم
المفردة -التي هي أسماء وأفعال وحروف- لا تكون كلاماً وشعراً من غير أن
يحدث فيها النظم. وليس المقصود بنظم الألفاظ مجرد متابعتها في النطق كما هو
الحال في نظم الحروف، إذن لاستوى الناس كلّهم في العلم بحسن النظم وردائه؛
لأنّهم جميعاً يُحسّون بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً. ولكنّ المقصود
تناسق دلالاتها وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل.

وبهذا التوحي يمتاز الشاعر ويتميّز عن غيره (الميزة والمزية)، ولو أنّ
الشاعر خالف تقديم ما ينبغي تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره، أو بدأ بما يثنى به
أو ثنى بما يبدأ به، لما استطاع أن يحصل على صورة بديعة أو صنعة رفيعة.
ويورد الجرجاني أمثلة كثيرة يوضّح بها أنّ "النظم" و"معاني النحو" لا يفهم أحدهما
دون الآخر، وأنّ النظم - في درجة الصحة أو الفساد- مرجعه النحو وأحكام
النحو، فقد أفسد الفرزدق نظمه حين قال:

وما مثله في الناس إلا مملّكا أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه

وكذلك أفسد المتنبي نظمه حين قال:

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل

¹ المرجع السابق، ص 87.

«...وفي نظائر ذلك ممّا وصفوه بفساد النظم - وعابوه من جهة سوء التأليف - أنّ الفساد والخلل كانا من أنّ تعاطى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك ممّا ليس له أن يصنعه، وممّا لا يسوغ ولا يصحّ على أصول هذا العلم»¹، ويرى الأستاذ «أنّ السلامة اللغويّة أي ما يخصّ اللفظ في صياغته لا تتمّ بمراعاة ما يخصّ الأبنية وتصاريفها فقط، بل لا بدّ من مراعاة ما تدلّ عليه هذه الأبنية من المعاني لأنّ اللفظ اللغويّ هو الصوت الدال على معنى. والمعاني المعنيّة هاهنا هي التي تخصّ التراكيب أساساً، وهي أيضاً قد تكون سليمة وغير سليمة. وسلامتها هي غير لفظيّة بل عقليّة»²، وبخاصّة أن تسلم من التناقض والإحالة، ويضرب الجرجاني مثالا ببيت لا يجد فيه المتلقّي المتدوّق عيبا ثم يظهر له أنّ فيه عيباً. يقول:

«وإنّك لتتظر في البيت دهرا طويلا ونفسره، ولا ترى أنّ فيه شيئا لم تعلمه، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خفيّ لم تكن قد علمته، مثال ذلك بيت المتنبي:

عجباً له! حفّظ العنان بأنملي..... ما حفّظها الأشياء من عاداتها

مضى الدهر الطويل ونحن نقرّوه فلا ننكر منه شيئا، ولا يقع لنا أنّ فيه خطأ، ثمّ بان بأخرة أنّه قد أخطأ. وذلك أنّه كان ينبغي أن يقول: "ما حفّظ الأشياء من عاداتها"، فيضيف [=يقيد] المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل، ذلك لأنّ المعنى على أنّه ينفي الحفظ عن أنامله جملة، وأنّه يزعم أنّه لا يكون منها أصلا،

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 84.

² عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، سلسلة علوم اللسان عند العرب³، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2013، ص10.

وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله: "ما حفظها الأشياء"، يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً... ولا يصحّ قياس المصدر في هذا على الفعل، أعني أنه لا ينبغي أن يُظنّ أنه كما يجوز أن يقال: "ما من عادتها أن تحفظ الأشياء"، كذلك ينبغي أن يجوز "ما من عادتها حفظها الأشياء"، ذلك أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده، وأتّه قد كان منه، يبيّن ذلك أنّك تقول: "أمرتُ زيداً بأن يخرج غداً"، ولا تقول: "أمرتهُ بخروجه غداً"¹، كما يرى الجرجاني أنّ النظم قد يطرأ عليه الفساد إذا أخطأ المتلقّي تقدير المعنى، وأساء الفهم، حتّى وإن بقيت الألفاظ في مواضعها ولم تتغيّر عن أماكنها. ودليل ذلك قوله: «...فإنّ هاهنا استدلالاً لطيفاً تكثّر بسببه "الفائدة"، وهو أن يتصوّر أن يعمدّ عامدٌ [متلقّ] إلى نظم كلام بعينه، فيزيّله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه، من غير أن يحوّل منه لفظاً عن موضعه، أو يبدّله بغيره أو يغيّر شيئاً من ظاهر أمره»² ومثاله قول أبي تمام:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ * * وأرِي الجني اشتارته أيدٍ عواسلُ

إنّ غرض أبي تمام هو أن يشبّه لعاب القلم (أي جبره) بلعاب الأفاعي (وهو سُمّها) مرّة في السوء، كما يشبّهه بالأرزي (العسل) مرّة أخرى في الحُسن، فالقلم سلاح ذو حدّين، ويلزمه للمحافظة على هذا المعنى أن يكون (لعابُ الأفاعي) خبيراً و(لعابُهُ) مبتدأً، ولو أنّ المتلقّي -المتصدّي لإعراب البيت- قدّر قوله (لعابُ الأفاعي) مبتدأً، وقدّر قوله: (لعابُهُ) خبيراً -كما يوهّم ظاهره ودون أن يفكّر- لفسد المعنى وبطل غرض أبي تمام، لأنّه يكون قد شبّه لعاب الأفاعي

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص551-552.

² المرجع نفسه، ص371.

والأري بلعاب القلم، وهذا غيرُ مراد¹، فالمعنى فاسد على التأويل الثاني رُغم أن الألفاظ لم تحوّل عن مواضعها (علامات الإعراب لم تتغيّر)، ولكنّ الفساد قد ينشأ -هاهنا- من الخلط بين المعاني النحويّة، الناتج عن عدم الوعي بفلسفة التشبيه (حيث وجهُ الشبه أقوى في المشبّه به)، فيكون "المشبّه به" هو الخبر (وإن تقدّم)، ويكون "المشبّه" هو المبتدأ (وإن تأخّر)، والخلط بينهما يجعل المتلقّي يفسد النظم، الذي ينتج عن الخطأ في إعراب الكلمات، واعتبار المبتدأ خبرا والخبر مبتدأً، فمن الواجب إذن مراعاة أحكام النحو ومعانيه (=ربط النحو بالبلاغة)، ولذلك «فقد بان وظهر أن المتعاطي القول في "النظم" والزاعم أنه يحاول بيان المزيّة فيه -وهو لا يعرض فيما يعيده ويبيديه للقوانين والأصول التي قدّمنا ذكرها، ولا يسلك إليه المسالك التي نهجناها- [فقد بان أنّه] في عمياء من أمره...ذاك لأنّه إذا كان لا يكون النظم شيئاً غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجّب أن يزعم زاعمٌ أنّه يطلب المزيّة في "النظم" ثم لا يطلبها في "معاني النحو وأحكامه" التي النظم عبارةٌ عن توخّيها فيما بين الكلم»².

ثم يذكر الجرجاني أمثلة كثيرة متنوّعة الأبواب يبيّن من خلالها مزايا النظم، التي تعود إلى توخّي معاني النحو، ووضع الألفاظ مواضعها من الترتيب في التركيب، ذلك أنّه «إذا ثبت أنّ سبب فساد النظم واختلاله أنه لا يُعمل بقوانين هذا الشأن، ثبت [في المقابل] أنّ سبب صحّته أن يُعمل عليها، ثمّ إذا ثبت أن مستنبط صحّته وفساده من هذا العلم، ثبت أن الحكم -كذلك- في مزيّته والفضيلة التي تعرض فيه»³، فإذا استحسنت أبيات قصيدة، فاعلم أنّها لم تحسّن إلاّ لأنّ الشاعر

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 371-372.

² المرجع نفسه، ص 392-393.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 84.

نظمها نظماً رائقاً لائقاً، بأنوضع كل كلمة في موضعها، و«إذا رأيتها قد راققتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك فعُدْ فانظرِ السبب واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورةً أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوحى -على الجملة- وجهاً من الوجوه التي يقتضيها "علم النحو"، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأى يوجب الفضيلة...»¹.

ومن أمثلة النظم التي قدّمها عبد القاهر الجرجاني -في ما يرتبط بدقّة المطابقة بين "اللفظ" و"المعنى المراد" من المتكلم- قول أبي النجم العجلي:
قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي.....عليّ ذنباً كله لم أصنع
والشاهد في البيت أنّه سمع ورؤي بالرفع في قوله "كله"، والنصب جائز، غير أن اللفظين يختلفان في أداء "المعنى الدقيق" -الذي يريده الشاعر- وهو "النكته" أو "الفائدة". يقول:

«...قد حملة الجميع على أنّه أدخل نفسه من رفع "كل" في شيء إنّما يجوز عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورةً [شعريّة]، قالوا: "لأنّه ليس في نصب "كل" ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنى أرادته". وإذا تأملت وجدته لم يحمل نفسه عليه إلاّ لحاجة [=ضرورة] له إلى ذلك. وإلاّ لأنّه رأى النصب يمنعه ما يريد، وذلك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتّة، لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً، والنصبُ يمنع من هذا المعنى، ويقضي أن يكون قد أتى من الذنب -الذي ادّعتة- بعضه»². ولذا يرى أنّه من الخطأ أن يقسم الأمر قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يُعلّل تارة

¹ المرجع نفسه، ص 85-86.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 278.

بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة وما لا يدل أخرى¹. ومعناه أن كل "زيادة في المبنى زيادة في المعنى"؛ لأن أدنى تغيير في اللفظ -ولو بتحريك أو تسكين- إنما يكون لحاجات بيانية تقتضيها معان دقيقة في نفس المتكلم، أي أن كل بناء لفظي واع له مقتضى وداع، ولم يأت اعتباراً، بل هو أمر يقتضيه النظم، ويجب مراعاته في الكلام، وإلا استحال إلى فساد وهجنة في تعبير الناس عن أغراضهم.

وقد نبّه الجرجاني أيضاً إلى "المناسبة" -أو المشاكلة- في معرض حديثه عن ثنائية (الفصل والوصل) ك"باب من أبواب النحو" وسرّ من أسرار البلاغة، حيث خصّص له فصلاً في (دلائل الإعجاز)؛ إذ يتسع نطاق النظم ليخرج عن حدّ الجملة الواحدة إلى جملتين أو أكثر، وعطف بعض الجمل على بعض أو ترك العطف والمجيء بها مستأنفةً، ولكن التصرف فيه للإتيان بمعنى بارع، والسلوك به مسالك دقيقة خفية هو من شأن النظم، فقد رأى أنه «ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: إنه خفيّ غامض ودقيق صعب، إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدقّ وأصعب»². وما ينبغي العلم به في العطف هو «أننا لا نعطف جملة على جملة إلا إذا كان بينهما "مناسبة"»³.

وذلك هو الأمر المعقول الذي يؤتى بالعاطف لأجله، والذي يستفاد من النظر والتأمل، ذلك أنه إذا كنّا «لا نرى...حُكماً نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإننا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أننا لا نقول

¹ نفسه، ص 110.

² المرجع السابق، ص 231.

³ شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط 1977/4، ص 178.

"زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ" حتّى يكون عمروٌ بـ"سبب" من زيد، وحتّى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني¹ وهكذا نرى أنّ في هذا المثال عطفًا خفيًا ودقيقًا يستفاد بإعمال الفكر، وهذا العطف كان بين حالين وإن اختلفا، ولكنّ جمعهما مقام واحد هو مناط "المناسبة" في هذا المثال؛ ذاك «أته كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت: "زيد طويل القامة وعمرو شاعر" كان خلفا، لأته لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر"، و"زيد طويل القامة وعمرو قصير"².

وعلى هذا الأساس نستطيع القول: إنّ حقّ الكلام في ارتباط جملتين أن يكونا كالنظيرين والشريكين، ولا يجوز في الكلام أن تتجاوز جمل لا تربطها علاقات واضحة، ولهذا حسن "زيد قائم وعمرو قاعد"، و"زيد أخوك وبشر صاحبك" لَمّا كان عمرو وبشر لهما تعلق بزيد وكانا نظيرين له، وقُبْح قولنا: "خرجتُ من داري/و/ أحسنُ ما قيل من الشعر كذا"، لَمّا كان الثاني لا تعلق له بالأوّل ولا مناسبة³. ويورد الجرجاني مثالا من الشعر على عطفٍ حصل من غير أن توجد مناسبةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو قول أبي تمام:

لا والذي هو عالمٌ أنّ (النوى.....صَيِّر) وأنّ (أبا الحسين كريم)

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص224.

² المرجع نفسه، ص 225.

³ محمد عبد المطّلب، جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر، ط1/1995، ص224

فقد عاب عليه النقاد العطف هاهنا، لأنه لا مناسبة بين (مرارة النوى) و(كرم أبي الحسين)، ويرى الجرجاني في الضرب الثاني من الجملتين المعطوفتين على بعضهما بالواو، أنه يجب أن يكون المحدثّ عنهما (المخبر عنهما) في الجملة بسبب من بعضهما، أي أن يكون بينهما علاقة "شبه" أو "مماثلة" أو "مناقضة" أو "اشتراك في الحال" أو غير ذلك مما يعدّ من المنطق الفطريّ (الدلالات العقلية). يقول:

«وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة نفقاً لمعنى في الأخرى، ومضاماً له، مثل أنّ "زيدا وعمرا" إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما - من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك - مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شكّ، وكذا السبيل أبداً، والمعاني في ذلك كالأشخاص، فإنما قلت مثلاً: "العلم حسنٌ والجهل قبيحٌ"، لأنّ كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً»¹.

وهكذا، فإنّ العطف كما يكون بسيطاً عندما تُعطف جملة على جملة، فإنّه قد يجيء مركّباً بأن يعمد المتكلّم إلى جملتين أو أكثر فيعطف بعضها على بعض، ثمّ يعطف مجموعها على مجموع سابق، وهذا أوسع نطاق تبلغه نظريّة النظم عند الجرجاني، والمتمثّل في الخروج من حيّز الجملة الواحدة إلى حيّز مجموعة محدودة من الجمل، وهو نفس الحيّز الذي تعمل فيه قواعد النحو، مع الفارق بين وظيفة النحو ووظيفة البلاغة.

وبهذه الأمثلة يتّضح أنّ «النظم الذي يتوصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله [هو] صنعةٌ يستعان عليها بالفكرة... ويستخرج بالروية، فينبغي

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 225-226.

أن يُنظر في الفكر بماذا تلبّس: بالمعاني؟ أم بالألفاظ؟ فأَيُّ شيء وجدته الذي تلبّس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظّمك وتصويرك»¹.

إنّ حسن النظم يأتي من جودة التصرّف (توحيّ معاني النحو ومراعاة معاني الكلام ولزوم معاني العقل)، ورداءته تأتي من سوء التصرّف فيها؛ ذلك أنّ البلاغة والبراعة تقتضي موافقة المعنى المراد للمبنى اللفظي الذي يصوّر ذلك المعنى تصويراً دقيقاً، بحيث لو غيّر ذلك المبنى لأدّى إلى غموض المعنى أو ذهاب الرونق البلاغيّ وجمال التصوير، فالمهمّ الذي يتطلّب منّا أن نقف عنده هو أثر هذا التخيّر (أو التوحيّ) في إبراز المعنى وتصويره؛ ذلك أن اللفظ في حدّ ذاته عنصر محايد -في تصوّر الجرجاني- لا جمال فيه ولا قبح، ولكنّ الذي يعطيه الجمال الأدبيّ أو يسلبه منه هو مسابرة المعاني القائمة في الذهن، فقيمة العبارة أو التركيب تكمن في مدى موافقتها للغرض الذي صيغ الكلام من أجله، وذلك يتمّ بمراعاة سياق الحال والمقام معاً، فليست المزيّة التي تحدث في الكلام «لمجرد علم المتكلّم بتلك الفروق الدقيقة التي تحدثها معاني النحو، العلم وحده لا يكفي، فلا بدّ من القدرة التي تمكّن المتكلم أو الشاعر من استخدام هذا العلم وتوظيفه توظيفا مؤثراً دالاً»²، فالعبرة لا تكمن في كون المتكلّم استخدم الكثير من الاستعارات والكنائيات، ولكن أن يتخيّر لكلّ ذلك موضعه الذي يتطلبه ومعناه الذي يقتضيه، إذ لكلّ "معنى مراد" بنيةً لفظيةً دقيقةً موافقةً له لا تؤدّيها بنيةً لفظيةً أخرى، بحيث لو

¹ المرجع السابق، ص 51.

² نصر حامد أبو زيد، إشكاليّات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي (بيروت-الدار البيضاء)، ط 1999/5، ص 169.

أجرينا أيّ تغيير لتغيّر المعنى، وإن لم يتغيّر المعنى العامّ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى فساد النظم.

2- مفهوم النظم عند الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح:

يرى الأستاذ أنّ مجال "الخطاب" و"التخاطب" هو علم البلاغة، «والبلاغة هي من علوم اللسان، وموضوعها الأساسيّ هو دراسة الكلام كخطاب أي بالنظر في التلازم القائم بين "طرق التعبير" وبين "الأغراض"، وقد نجد شيئاً كثيراً من ذلك في كتاب سيبويه... [و] أهمّ ما وُضع في البلاغة قد كان من صنع النحويّين مثل الرّماني [ت384هـ]، وعبد القاهر الجرجاني [ت471هـ]، والزمخشري [ت538هـ] وغيرهم؛ لأنّ البلاغة هي فيما سمّوه بـ"علم المعاني" [ثمّ علم البيان]»¹.

وقد قال السكاكي [626هـ]: "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة"²، فلو لم يضاف "في الإفادة" لكانت البلاغة في هذا التحديد هي (النحو) بالذات، وهذا التحديد الدقيق جدير بالتأمّل فيما يلازمه وما يترتّب عليه³.

يقول الأستاذ: «...فموضوع كتابنا هذا هو "الخطاب" وهذا "التخاطب" أي هذا الجانب من الكلام الجاري بالفعل على الألسنة الذي تعرض له العوارض، لا على

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، ص11.

² السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2/1987، ص161.

³ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، ص11.

مصطلح "النظم" مفهوماً وأهميته، في ضبط مصطلحات النظرية الخليلية

الإطلاق، بل في إطار "النظرية اللغوية العربية" التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيون، وأهم ما تتصف به هذه النظرية هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب، وهو تمييز حاسم وعميق لأنه يخص "ماهية" اللغة في حد ذاتها والدور الذي تقوم به كلغة من جهة، و[يخص] "كيفية" استعمال الناطقين لها (وهو الكلام أو الخطاب) من جهة أخرى¹، ولهذا سعى الأستاذ إلى بيان أساس هذا التمييز وبيان المميزات التي اختص بها كل واحد منهما (ماهية اللغة = الوضع)، و(كيفية² الكلام = الاستعمال).

ومفهوم "النظم" عنده لا يختلف عما قصده عبد القاهر الجرجاني (أحد النحاة المتأخرين الذين ينتمون إلى المدرسة الخليلية). وإنما زاد في شرحه وتفصيله، وقد رأى الأستاذ أنه لا يمكن للنحوي أن يفسر الظواهر التي تخص (أحوال الصياغة) وتنوعها إلا باللجوء إلى (ظواهر التخاطب) مع عدم التوازي بينهما. وقد عالج سببونه ذلك وخاصة ظواهر... (الاتساع والاختصار)، حيث يكثر فيه الحذف للفعل خاصة، وهو باب من أبواب النحو والبلاغة "في الوقت نفسه"، وحلّ الكلام من حيث معانيه كالخبر والأمر والنهي والاستفهام، وغير ذلك وربط في كل ذلك بين (الكلام كبنية) و(الكلام كخطاب) دون التخليط بينهما، فهذا ما تميّز به النحاة مثل

¹ المرجع نفسه، ص 8.

² والعلم بالكيفية هو درجة الإحكام للكلام وهو ال(Performance) عند تشومسكي في مقابل القدرة على الكلام بمعرفة الوضع اللغوي (Competence). ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص34.

سيبويه والرماني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري والرضي الأستراباذي)، ولم يضاهم أحد من النحاة والبلاغيين¹.

ويرى الأستاذ أنّ «ما يقصده عبد القاهر من "النظم" هو ما ينتظم عليه الكلام بطرق كثيرة جداً مما يُجيزه النحو، و... كلّ ما هو جائز في النحو فهو مهياً للمتكلّم ليستثمره بحسب ما له من أغراض... لأنّ كلّ طريقة من الكلام تختصّ بدلالة خطابية خاصة» أو بـ"فائدة" -كما يقول البلاغيون- وهي "النكته"، وهي دائماً زائدة على المعنى الوضعيّ لأنّها عرف خاصّ بالاستعمال، ومن ثمّ سمّي السكاكيّ دراسة النظم بعبارته المشهورة: "هو تتبّع خواصّ التراكيب في الإفادة"، فالمعتبر هنا ليس هو الانتظام في حدّ ذاته بل ما يؤديه كلّ نوع منه من هذه المعاني: كالنقدّم والتأخير للمسند والمسند إليه، وكحذف أحدهما، وكالتنكير والتعريف فيما يجيزه النحو. وكلّ هذا متوقّف اختياريّه على غرض المتكلّم في كلامه².

وقد لاحظ الأستاذ أنّ «كلّ ما هو نظم فهو ضربٌ من التركيب يُجيزه النحو، وكلّ ما يجوز فمعناه أنّه يخضع لضوابط النحو، فهو ينتمي إلى وضع اللغة، وما يسمّيهِ الجرجاني بـ"معاني النحو" هي معان تختصّ بها هذه الوجوه من التراكيب في الباب الواحد، كالتعريف والتنكير، والنقدّم والتأخير: فهي كلّها تنوّعات وضعيّة تنتمي إلى كلام العرب، واختيار إحداها في استعمال المتكلّم في كلامه ليس هو النحو ولا معاني النحو كما يعتقدّه بعضهم؛ لأنّ "توحّي معاني النحو" غير "معاني النحو"، فالاستعمال عمل وإجراء، والأوضاعُ وتنوّعاتها ذوات، إلّا أنّها

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص17.

² المرجع نفسه، ص123.

قوة كامنة بتهيئتها للتعبير عن أي شيء، فمفهوم النظم قد وضّحه عبد القاهر ونظره... إلّا أنّ تصوّره له هو تصوّر النحاة القدماء¹ المؤسّسين للنحو (النحو بمعناه الواسع)²، ففيما يخصّ سيبويه فلا يكتفي أبداً بالتمييز بين الجائز وغير الجائز من الكلام بل يتتبع كلّ الضروب الجائزة من الكلام مقارناً فيما بينها، ومعتمداً في ذلك على "معنى الحديث" [=المعنى الوضعي]³... وما يمكن أن يحصل من تصاريّف الباب الواحد كما جاء في كتابه عن مثل تقديم المفعول. قال: "وهو عربيّ جيّد، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهُمّ ببيانه أعنى، وإنّ كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم"⁴. ويمضي سيبويه إلى نهاية كتابه [في الحديث] عن كلّ باب من النحو ممّا يجوز فيه من مختلف ضروب الكلام ومعانيها، فهذا التصرّو لاستعمال اللغة الذي بيّنه عبد القاهر هو -في الحقيقة- تصوّر الخليل وسيبويه وأتباعهما... إلّا أنّ لعبد القاهر الفضلَ في محاولته لتنتظير هذا المنحى من البحث بكيفيّة واضحة ودقيقة ومستفيضة لم يسبق إليها أبداً، وفي إثباته لحقائق علميّة... وهو فضل عظيم جداً"⁵.

¹ وهذا ما بيّنه وبيّرر انتماء عبد القاهر الجرجاني إلى المدرسة الخليليّة، وإن تأخّر عنهم (ت471هـ).

² فالنحو بمعناه الواسع هو النظم، والنظم هو توخّي النحو (بمعانيه وقوانينه وأحكامه وأصوله ومناهجه ورسومه ووجوهه وفروقه).

³ هو المعنى العامّي "العُقل الساذج" الذي يعرفه كلّ الناس، ويسمّيه عبد القاهر "أصل المعنى". ينظر: دلائل الإعجاز، ص266 و422.

⁴ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/1988، ج1، ص51.

⁵ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص124-125.

لقد ذكر عبد القاهر هذه الخاصية وغيّرها التي يختصّ بها الكلام كخطاب؛ لأنه ألف كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" لإثبات أشياء تخصّ البلاغة. ومنها دور "الدلالة العقلية"¹ عامّة، إلاّ أنّه يعرف أن الميزة المذكورة تعمّ كلّ الناطقين في كلامهم إذ جعل القدرة على الإتيان بذلك على درجات: "تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة بعضها أكمل من بعض"، وبيّن أنّ "للتركيب المفيد مراتب كثيرة، وأدناها أن يقع على وجه لو صار أقلّ تناسباً لخرج عن كونه مفيداً لذلك المعنى، وهذا هو تصوّر كلّ النحاة قبله والمتكلّمين منهم ومن غيرهم. وهذه النظرة لها ما يماثلها عند تشومسكي في تسميته لطريقة استعمال اللغة من حيث الإتيان² وأنّ له درجات.

وهكذا يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أنّ النظم هو ميدان آخر تماماً في دراسة الخطاب³.. ويتمّ فيه توحيّ أو مراعاة الحال المشاهدة التي يلجأ إليها النحاة لتفسير ظواهر التخاطب، ومراعاة "المقام" (= حال "الخطاب" الذي تعتبر فيها منزلة المخاطب في المجتمع (لكلّ مقام مقال)، فالمقام يخصّ المتكلّم

¹ ما يقتضيه العقل غير ما يقتضيه النحو، فلنحو حدود وضعيّة، لكنّ ما تقتضيه هذه الحدود هو إمكانيّات كثيرة يستغلّها المتكلّم لأنّ كلّ واحد ممّا يجيزه النحو فله معنى خاصّ كإهتمام ويحصل بالتقديم، وكاستمرار الحدث في دلالة اسم الفاعل، وغير ذلك، فيختار المتكلّم ما يناسب غرضه. أمّا ما يقتضيه العقل فهو ما يلزم من قولٍ ما من اللوازم، وما يوجد من علاقات عقلية بين المعاني وهو شيء آخر. ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، ص123.

² لم يحدّد هذا بالدقّة المطلوبة إلاّ تشومسكي في زمننا، وسمّى ذلك: performance.

³ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، ص123.

وما ينبغي أن يلتزم به من العبارات، لا مجرد حال مشاهدة تساعد المخاطب على فهم الخطاب. وهو - عند البلاغيين المتأخرين - "مقتضى الحال"¹.
إنّ تصوّر عبد القاهر لمفهوم "أصل المعنى" والتصرّف فيه - بمراعاة "مقتضى الحال" - هو من الدقائق التي لا يدركها إلا من لطف النظر وأكثر التدبّر، لذلك فهي تخفى على العامة وكثير من الخاصة، فقد «رُوي عن ابن الأنباريّ أنّه قال: ركب الكنديّ المتفلسف إلى أبي العباس [ثعلب] وقال له: "إني لأجد في كلام العرب حشواً"، فقال له أبو العباس: "في أيّ موضع وجدت ذلك؟" فقال: "أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد"، فقال أبو العباس: "بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم (إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم (إنّ عبد الله لقائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم (إنّ عبد الله قائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني"، قال: "فما أحرار المتفلسف جواباً"².

بيّن هذا النصّ المرويّ أن الكنديّ الفيلسوف - وهو من الخاصة - قد غاب عنه أنّ كلّ عبارة من العبارات المذكورة تختلف في معناها الدقيق عن معنى العبارة الأخرى، وإن كانت جميعها تشترك في "أصل المعنى" الذي هو "الإخبار عن قيام عبد الله"، ثم تتفرد كلّ عبارة بمعنى خاص، والذي هو معنى إضافيّ زائد عن المعنى الأصليّ، وعلى هذا الأساس فإنّنا إذا قلنا: (عبد الله قائم) لمنكر قيامه، أفسدنا النظم؛ لأنّ هذا الكلام لا يقال إلاّ لخالي الذهن من الخبر، فنكون بذلك قد وضعنا الكلام في غير موضعه، وكذلك إذا قلنا: (إنّ عبد الله لقائم)

¹ المرجع نفسه، ص 57-58.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 315.

لخالي الذهن أكلنا، لأنّ العبارة لا تقال إلاّ لمن كان له "علم بالخبر" ثم أنكره. ومن هذا المنطلق لا يرى الجرجاني جودة النظم وحسن العبارة في اللفظ ذاته، وإنما يراه «صورةً وصفةً خصوصيةً تحدث في المعنى، وشيئاً طريقاً معرفته - على الجملة - العقل دون السمع»¹. ومعرفة هذه الدقائق هي أساس (علم المعاني) والتي لا تكون إلاّ بإعمال العقل وإمعان الفكر، ويوضح الجرجاني مفهوم (أصل المعنى) بإيراد ما قصده العقلاء بقولهم:

«إنه يصحّ أن يُعبّر عن المعنى الواحد بلفظين ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح»، كأثم قالوا: «إنه يصحّ أن تكون هاهنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحد، ثم يكون لإحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه وإحداث خصوصيةً فيه، تأثير لا يكون للأخرى»².

وانطلاقاً من الأمثلة التي أوردناها «ومن هذا التحليل للسلامة المعنوية [والعقلية] نعلم أنّ "الاستعمال" ينضبط كلّه بأنواع من الضوابط تنتمي إلى ميادين مختلفة: ف فيما يخصّ الاستقامة اللفظية فهذا يمسّ النحو واللغة (أي ملكة المتكلم اللغوية)، وفيما يخصّ سلامة المعنى في ذاته -دون اللفظ- فهو المنطق الطبيعي [=الفطري] وهو ما يعقله مع غيره أو العادة والعرف (المجبر عليه الإنسان في تعامله مع كلّ ما يحيط به وفي مكان وزمان)، ومنه ما اكتسبه من البديهيات. وفيما يخصّ إتقانه للخطاب وقدرته على التأثير فيمسّ البلاغة³، وما يدخل فيها

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 486.

² المرجع نفسه، ص 423.

³ غير سليم أن يقال عن كلام سيبويه في الاستقامة والإحالة إنّه من ميدان البلاغة، فيما هو خاصّ بالسلامة اللفظية والمعنوية، فهو راجع إلى علم النحو وعلم الدلالة معاً. ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 115.

مصطلح "النظم" مفهوماً وأهميته في ضبط مصطلحات النظرية الخليلية

من ضوابط المخاطبة»¹، كالدلالات الخارجة عن الوضع اللغويّ (اللفظي) وعن حدود الجملة، ومنها "دلالة الحال"، وعناصرها: (ما يرى المخاطب من الحال "مشاهدة الحال)/ ما جرى من الذكر "ما كان قبل ذلك من الكلام"/ علم المخاطب "السابق"².

وهكذا يرى الأستاذ أنّ «الدلالة على المعاني ليست مقصورة على اللفظ، فالكلام يتحصّل في عمليّات التخاطب والإفادة (أي التبليغ للأغراض بواسطة اللغة)، وهذه العمليّات ترافقها أحوال خاصّة بالكلام في خطاب معيّن بل لكلّ خطاب أحوال تخصّه هو وحده»³.

لقد تنبّه الأستاذ ونبّه إلى «الظاهرة التي تفتّن إليها سيوييه، وهي ما يتّصف به الاستعمال من وجود دلائل فيه تختلف عن الدلائل اللفظيّة، وتكون مكّمة لدلالة اللفظ، ومن ثمّ يحصل التفاعل بين وضع اللغة واستعمالها: فمن الحكمة أن يقع الاشتراك والترادف بكثرة في وضع اللغة نفسه؛ لأنّ ذلك مما يحرّر اللغة بقوّة عجيبة من تقيّد اللفظ بالمعنى الواحد أو بشيء معيّن من جهة أخرى، وهي قدرة عظيمة جدّاً تمتاز بها اللغات البشريّة، وهي الصلاحيّة الكاملة للغة للتعبير عن كلّ شيء بالقليل من التكاليف. ولم يتقن... اللسانيّون الغربيّون قبل اليوم -إلاّ القليل- إلى أنّ المتكلّم في التخاطب يلجأ إلى كل ما هو (خارج عن اللغة) لاستثماره في الإفادة...»⁴.

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص114-115.

² المرجع نفسه، ص54-55.

³ المرجع نفسه، ص10.

⁴ المرجع السابق، ص108.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ: «إنَّ النَّحَاةَ [المتقدِّمين] لم يتهاونوا أبداً بالمعاني مهما كانت ماهيتها، و...مَيَّزُوا -قبل المحدثين¹ من علماء اللسان بقرون- بين ما هو راجع إلى استقامة اللفظ وما يخصّ استقامة المعنى، فالأول: إمّا من حيث سلامته من اللحن أو من حيث الشذوذ في القياس والاستعمال، والثاني: هو من حيث السلامة من الكذب أو من الإحالة، وبهذا يتّضح أن ميدان النحو واللغة (وهما من المواضع) كان يراعي فيها العلماء العرب كلّ جوانب "اللفظ" و"المعنى"، مع التمييز الصارم بين هذا وذاك، ف"سلامة اللفظ" لا تلزم منه "سلامة المعنى" وبالعكس، وهذا دليل قاطع على استقلال كلّ واحد منهما عن الآخر في الاستعمال»². وهذا معناه أنّ النحو -كمجموعة أصول تضبط (السلامة اللغويّة)- مستقلّ تماماً عن الأصول التي تضبط الاستعمال (من الجانب الخطابي)، وخاصّة ما يخص نفاذ التبليغ ونجاعته، وهذا أكثره تابع للبلاغة إلاّ أنّ النحو لا يضبط الكلام فحسب، ويوجب بذلك السليم منه، بل هو يُجيز أيضاً العديد من وجوه الكلام إفراداً وتركيباً، فهو بذلك المنبع الحقيقيّ الواسع لإمكانيّات التعبير فتلك هي صلاحيته وهي عظيمة القيمة والفائدة، كما أن اللغة بمعناها

¹ وقد ميّز اللسانيّ الأمريكيّ تشومسكي -لأوّل مرّة في البلدان الغربيّة- بين ما يرجع إلى السلامة النحويّة (Grammaticality) وبين ما يخصّ سلامة المعنى. راجع كتابه: المباني التركيبيّة (Syntactic Structures). ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص114.

² عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص114.

مصطلح "النظم" مفهوماً وأهميته، في ضبط مصطلحات النظرية الخليلية

الأصلي - أي مجموع المفردات - هي منبع آخر أوسع من الأول لإمكانية تجدد محتواها لفظاً ومعنى "على قياس كلام العرب"¹.

وعلى هذا الأساس «يُميّز عبد القاهر بين "واضع اللغة" وبين... "واضع الكلام" وهو المتكلم... فوضع الواضع الأول ليس نشاطاً للفرد، بل هو تخصيص اللفظ للمعنى، وأخص من ذلك نظام اللغة من أوضاع ومقاييس. ووضع الكلام هو إنشاءً وخلقاً للفرد باستعماله الوضع اللغوي... وهو إبداع العقل ويكون بنظم الكلام وبالانتساع... ولكن هذا الإنشاء الذي ينسب للعقل له من التنوع ما لا حصر له»²، إذ نجد عبد القاهر هنا «يصرح بعدم القدرة على الحصر، ولكن رده هذه الطرق كلها إلى العقل يدل على أنّ لها أصولاً تضبطها، ثم إنّ لاستعمال اللغة ودور العقل فيه مزية عظيمة لا فيما يجري فيه من دلالة اللفظ على المعاني بل في الدلالة التي تتجاوزها، وهي إفادة المعاني لمعان أخرى... [إذ] إنّ المتكلم يتوصّل بدلالة المعنى على المعنى [معنى المعنى] إلى فوائد لو أنّه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير»³.

لقد حاول عبد القاهر أن يكشف - في إطار بيانه لإعجاز القرآن - عن الخطأ الذي ارتكبه ويرتكبه كل من يريد أن يؤسس هذا الإعجاز - والبلاغة عامة - على اللفظ وحده أو على المعنى وحده أو على المفردات في حدّ ذاتها، وهو شيء معروف، إلا أنّ ما توصّل إليه مما أثبتته من الحقائق العلمية في ميدان "علم التخاطب" ممّا اكتشف بعضه في زماننا قد يغيب عن الأذهان⁴.

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص138.

² المرجع نفسه، ص 126.

³ المرجع نفسه، ص126.

⁴ المرجع السابق، ص127.

وبناء عليه « فإنّ المزيّة... عند عبد القاهر تكمن في الكلام الذي يدخل في سياقٍ ما، تتعاون وتتآزر جميع دلالات الكلمات فيه، لتؤدّي معنى ما عن طريق "النظم"، الذي هو صنعةٌ يستعان عليها بالفكرة. هذا المعنى نتاج الاتساق العجيب والدقائق والأسرار التي تكون في السياق»¹.

إنّ ما يجيزه النحو بالنسبة للتراكيب - وإن كان كثيرا- فإنّ أصوله محدودة العدد، لأنّه يدخل في الوضع اللغويّ الذي هو محدود المقاييس. ومع ذلك فلا يشكّ أيّ واحد في قدرة المتكلّم البليغ على الإبداع في كلامه أي على الإتيان بصور مبتدعة من الكلام وبتركيب لفظية غير مسبوق إليها. وهذا تفسّره (قسمة التركيب الهائلة القدرة) التي تحصل بين "عدد ما يُجيزه النحو من التراكيب" و"عدد الكلم التي يمكن أن تدخل فيها". وهذه القسمة تكاد تكون غير متناهية. ومن ذلك: أنّ كلّ ما يخرج من الوضع فله معنى غير الذي وضع له في أنواع المجازات، وما يتمّ في المجاز من الحذوف وغير ذلك، فالإمكانيّات لتحصيل الإبداع ليست لها غاية في الواقع.²

ويرى عبد القاهر أنّ لكل وجه -من وجوه الباب النحويّ- موضعه، ويجيء به بحيث ينبغي له. وهو يريد بـ"الموضع": "النكته" أو "المزيّة" أو "الفائدة" التي يختصّ به كلّ وجه في الاستعمال، وأهمّ من ذلك أن يجيء كلّ وجه فيما يقتضيه المقامُ وقرض المتكلم في تلك الحال. ولهذا أكّد على أنّ هذه الوجوه ليست "المزيّة" بواجبة لها في أنفسها. ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع

¹ أحمد علي دهمان، الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني (منهجا وتطبيقا)، دار طلاس، دمشق، ط1/1986، ج1، ص205-206.

² عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص139.

مصطلح "النظم" مفهوماً وأهميته، في ضبط مصطلحات (النظرية الخليلية)

لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض، بل إنّه ليس من فضل ومزية إلاّ بحسب "الموضع" وبحسب "المعنى الذي تريد" و"الغرض الذي تؤمّ"، فمجموع هذه الأشياء هو الذي يجعل الكلام بليغاً وليس واحد منه على حدة¹.

3- أهميّة النّظم في ضبط مفاهيم النّظرية الخليلية الحديثة: قول سيبويه "حرفٌ جاء لمعنى" أنموذجاً.

إنّ للعقل قدرات مختلفة، وإنّ من أعلى قدرات العقل القدرة المائزة، والتي يتميّز بها العالم ويفترق بها عن غير العالم، وهي القدرة على التمييز بين شيئين يبدوان في الظاهر متشابهين. وقد عبّر عن هذه القدرة ابن تيمية (661-728هـ) حين قال: "...ما من شيئين إلاّ وبينهما قدر مشترك وقدر مميّز [فارق]..."²، ويقول أيضاً: "... وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإن كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً... فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه ومخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتهه على بعض الناس أنّه هو، أو هو مثله. وليس [الأمر] كذلك... وهذا التشابه إنّما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ثمّ من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه... فعلم العلماء أنّه ليس هو مثله وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه"³.

¹ المرجع السابق، ص 139.

² ابن تيمية، الرسالة التدمرية، (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، تح: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6/2000، ص 116.

³ ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ص 104-106.

وهذا هو (القدر الفارق)، إذ اتَّفاق الأسماء لا يوجب تماثل المسميات، وكما يقول عبد القاهر الجرجاني: "الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات"¹.

إنَّ فهم "النظم" فهما عميقا ووعيه وعيا دقيقا، يؤدِّي إلى فهم مقاصد المتكلمين، والعكس، وأخطر ما يكون ذلك مع "القرآن الكريم" ثم "الحديث الشريف"؛ لأنَّه تتبني على فهمهما -أو على سوء فهمهما- أحكام شرعية، والأمر ينطبق أيضا على مصطلحات العلوم التي خلفها علماؤنا، ومنها مصطلحات علم النحو وأصوله وعلم البلاغة وغيرها، فعن طريق فهم "النظم" والقدرة المائزة -التي أوتيتها الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح- صحَّ كثيرا من المفاهيم النحوية العلمية الأصيلة، وجددها وأعادها إلى مجاريها، وبيَّن القدر المشترك والقدر الفارق بين المفاهيم المشتركة في العلم الواحد (كالكلم والكلام، والكلمة واللفظة، والمعنى والفائدة...)، وبين العلوم المختلفة (كالقياسين النحويِّ والفقهيِّ)، وبين الأمم (كالقياسين العربيِّ واليونانيِّ)، وبين الأزمنة (كالتراثين المتقدِّم والمتأخِّر)، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك فهمه سبب غلط النَّحاة المتأخِّرين -الذين خصَّصوا لفظ (الحرف) للدلالة على حروف المعاني فحسب- فأرجع خطأهم إلى الاختصار الذي حدث على أيدي النَّحاة الذين ألفوا المختصرات ابتداءً من القرن الرابع الهجريِّ (ق4هـ)، حيث اختصروا قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»².

يقول الأستاذ:

«وقد غلط [النحاة] المتأخرون إذ وقفوا في وسط الجملة ولم ينته الكلام، فإنهم تعودوا أن يقفوا عند كلمة (حرف) فيقولون: (الكلام: اسم وفعل وحرف)

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص418-419.

² سيبويه، الكتاب، ج1، ص02.

وكلام سيبويه واحد، فأرادوا الاختصار فشوّهوا كلام سيبويه وخصّصوا كلمة (حرف) لهذه الأداة التي ليست باسم ولا فعل مع أنّ سيبويه قال: "حرفٌ جاء لمعنى"، ويقول في مواضع أخرى من كتابه: هذا حرفٌ من نفس الحرف¹.

إنّ سيبويه في تقسيمه الكلمَ العربيّة لم يقف عند كلمة "حرف" كما فعله أكثر من جاء بعده، ومعناه (الكلم اسم وفعل وعنصرٌ آخر جاء لمعنى)، أي لم يأت للدلالة على ذات (object) كالاسم أو [على] حدث (process) كالفعل، بل على معنى [نحويّ مجرد] مثل الاستفهام أو النفي أو غير ذلك ممّا يضاف إلى الاسم والفعل، وليس ذلك اسماً أو فعلاً لأنّ بعض الأسماء والأفعال تدلّ على هذه المعاني كالظروف وأسماء الاستفهام والأفعال الناسخة وغير ذلك².

ومعنى هذا أنّ «اسم الحرف منقول عن اللغة الطبيعية [العربيّة] إلى لغة النحويين النظرية [المصطلحية] بعد سيبويه وعزفهم بالتخصيص [أو التقييد]. والحرف في اللغة الطبيعية [عند العرب] يُطلق على معانٍ مختلفة. ومعنى نقل الدلالة بالتخصيص [أو التقييد] أنّ إطلاق الحرف في الأصل كان على عموم أقسام الكلم وليس على القسم الثالث [فحسب]³؛ لأنّ المعروف في كلام العرب السليقيين - زمن نزول القرآن - أنّ كلمة (الحرف) كانت مطلقة (تطلق على أقسام الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف)، ثمّ خُصّت كلمة (الحرف) عند النحويين

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، كراسات المركز، سلسلة مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، دار هومة، الجزائر، ع2007/4، ص89.

² عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الرغبة (الجزائر)، 2007، ج1، ص242.

³ عبد الرحمان بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب، تطوان (المغرب)، ط2000/1، ص118.

فَقَيَّدُوهَا - فِي اصطلاحهم - بالقسم الثالث، فليس القسم الثالث هو "الحرف" بالضرورة، لكنّه حرفٌ من ضمن الأحرف الثلاثة للكلم، وقد كان سيبويه واعياً بهذا الإطلاق، لذلك خصّص وقيد وميّر القسم الثالث بهذا الوصف (بجملتين: مثبتة فمفنيّة). وقد علّل (ابن تيميّة) فَعَلَ سيبويه هذا بأنّه كان حديث عهد بلغة العرب، وقد عرف أنّهم يُسمّون الاسم والفعل حرفاً فقَيَّد كلامه بأن قال: "وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"¹.

وهكذا استطاع الأستاذ بقراءته الدقيقة لأقوال سيبويه أن يكشف عن مفهوم جديد قديم للحرف للحرف، وهو أقلّ ما يدلّ على "معنى" وهو "الكلمة" أو أقلّ ما تُبنى عليه الكلمة ممّا لا يدلّ على معنى، وهو غيرُ المعنى الذي استقرّ عند النحاة المتأخّرين. وسبب ذلك يرجع إلى اختصارهم لعبارة سيبويه التي حدّ من خلالها أقسام الكلم، حيث اكتفوا بالقول:

«إنّ الكلم عند سيبويه هي (اسم وفعل وحرف)، وهذا "تحريف خطير... بل وإجحافٌ لأنّ سيبويه لم يُسمّ هذا القسم الثالث من الكلم حرفاً، أي لم يخصّص هذا اللفظ كتسمية لحرف المعنى"². وقد ذكر الأستاذ أنّ سيبويه لخصّص (الحرف) بعبارته المعروفة، فحرّف النحاة مقصده بأن خصّصوا تخصيصه.

¹ ابن تيميّة، مجموع الفتاوى، اعتنى بها وخرّج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة (مصر)، ط3/2005، ج12، ص108.

² عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب3، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2010، ص70.

لقد كشف الأستاذ بقراءته الجديدة أنّ النحاة المتأخّرين لم يتعمّقوا في فهم مُراد سيبويه، إذ جانبوا "النظم"، و«تأولوا عبارة سيبويه... على غير ما قصده»¹، فماذا قصد من لفظة معنى؟ يجيب الأستاذ:

« يريد سيبويه من المعنى هنا لا المعنى المطلق، أي ما يدلّ عليه اللفظ من مدلولٍ أيّاً كان بل [يريد] المدلول النحويّ [الخاصّ] فقط، ويختلف بذلك عن المدلول الذي يختصّ به الاسم والفعل (وهما المسمّى والحدث)، فهذا الحرف [الذي ليس باسم ولا فعل] يدلّ على [معنى] المعرفة أو النكّرة أو الاستفهام أو النفي أو الاستقبال أو التوكيد وغير ذلك [من المعاني النحوية الخاصة]، فالمعنى الذي يجيء له هذا الحرف هو - عند سيبويه - من هذا القبيل، ولا يجيء إلّا له، ويعني بذلك أنّه لا يدلّ أبداً على "ذات مسمّى" أو على "حدث"². وقد أجمل الأستاذ هذه التغييرات التي أحدثها النحاة المتأخّرون في كثير من المفاهيم (تحريف الكلم عن مواضعه دون قصد)، ومنها قول سيبويه في أوّل الكتاب: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، بأن قال:

«غير "المبرّد" هذا التعريف واختصره... قال: "الكلام كلّ: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"³، فأهمّ تغيير في هذا هو استعمال "الكلام" بدلا من "الكلم". وهذا غير دقيق، لأنّ المقصود... تقسيم الكلم [لا] الكلام. وسار تلميذه "ابن السراج" على هذا النهج فقال: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف"⁴... فمن التقسيم سرنا إلى تأليف الكلام، فالذي حصل أوّلا هو اختصار كلام

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص71.

² نفسه، ص71.

³ أبو العباس المبرّد، المقتضب، ج1، ص03.

⁴ أبو بكر بن السراج، الأصول، ج1، ص36.

سيبويه... لأنّ بعض الأسماء تأتي لمعنى، وكذلك الأفعال الناسخة فهي تأتي لا لدلالة على "ذات" أو "حدث في أثناء حدوثه"، بل على ما يدلّ عليه "حرف المعنى". ثم لفظة "حرف" يريد منها سيبويه هاهنا: "الكلمة"، لأنّ كلّ واحد من الثلاثة عنصر ووحدة. والدليل على ذلك قول سيبويه: "بدلاً من حرف هو من نفس الحرف"¹. ، أي "بدلاً من حرف هو من نفس الكلمة"... والمقصود من "المعنى" هاهنا ليس هو مدلول اللفظ عامة، بل [هو] "المدلول المجرد" أو الاعتباريّ ممّا اختصّ به حرف المعنى...مثل: التعجّب والاستفهام والتأكيد والنفي والشكّ واليقين. وهو يدخل فيما يسمّيه سيبويه وبعض النحاة بـ"المعاني"².

الخاتمة:

إنّ "النظم" هو دقّة مطابقة اللفظ للمعنى والعكس؛ بحيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنحو، وليس المقصود بارتباطهما أن يخضع الكلام لتلك القواعد الشكلية من رفع ونصب وجرّ وجزم، وتقديم الفعل على المفعول، وتقديم المبتدأ على الخبر، وغير ذلك، فالجرجاني يقصد النحو البلاغيّ (أو البلاغة النحويّة)، فالنظم هو توخّي المتكلّم -في خطابه- لمختلف ضروب المعاني وأنواع الدلالات في كلامه، ومنها: المعاني النحويّة والمعاني الصرفيّة، ومنها: الدلالات اللفظيّة والدلالات المعنويّة³، والدلالات العقليّة، وبذلك يعدّ -بعد الخليل وسيبويه- أوّل عالم أخرج النحو من نطاق شكليّته وجفافه، وصار النظم الذي يرتبط بالنحو أو النحو الذي يعود إليه النظمُ مباحثاً في الأسرار البلاغيّة التي تدقّ في جاذبيّتها

¹ سيبويه، الكتاب، ج2، ص345.

² عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 6-7.

³ "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، أو "لازم المعنى" عند عبد الرحمان الحاج صالح.

مصطلح "النظم" مفهومه وأهميته في ضبط مصطلحات النظرية الخليلية

وتصويرها حتى تصل إلى أرفع مراتب البيان، وذلك هو الإعجاز الذي أذاب فيه الرجل عصارة أيامه ولياليه¹.

إنّ "النظم" قد أراده عبد القاهر أن يكون "ذاهبا في جهات النظر"، فلم يكن غرضه دراسة الحالات الإعرابية، لأنّ هذا شأنٌ قد فُرع منه، وإنّما بناه على "إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي"، وذلك أنّ البحث عن معادن المعاني غير البحث عن المعاني².

وبفهم "النظم" ومراعاته يمتلك المتكلم ناصية الإبداع، ويتمكّن المخاطب من فهم "الخطاب"، كما يتمكّن المتلقّي (الناقد) من تصحيح المفاهيم الخاطئة وتصويبها، وهو ما وُفق فيه أستاذنا "عبد الرحمان الحاج صالح"، وبهذا نرى أنّ (نظرية النظم) -التي أبدعها "عبد القاهر الجرجاني"- هي جانب مهمّ جدّا من جوانب (النظرية الخليلية الحديثة) التي أذاب فيه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح عصارة أيامه ولياليه، إذ قضى فيها أكثر من نصف عمره (1962-2017)، فرحمهما الله وغفر لنا ولهما وللمسلمين أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

¹ فتحي أحمد عامر، من قضايا التراث العربيّ (النقد والناقد)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص195.

² عبد الرحمان بودرع، الأساس المعرفيّ للغويّات العربيّة، ص86.

قائمة المراجع:

- 1- ابن تيمية، الرسالة التدمرية، (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، تح: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6/2000.
- 2- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، اعتنى بها وخرّج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة (مصر)، ط3/2005.
- 3- أحمد علي دهمان، الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني (منهجاً وتطبيقاً)، دار طلاس، دمشق، ط1/1986.
- 4- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/1988.
- 5- شوقي ضيف، البلاغة "تطور وتاريخ"، دار المعارف، القاهرة، ط4/1977.
- 6- عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب3، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2013.
- 7- عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، كراسات المركز، سلسلة مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، دار هومة، الجزائر، ع4/2007.

مصطلح "النظم" مفهومه وأهميته في ضبط مصطلحات (النظرية الخليلية)

8- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007.

9- عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب³، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2010.

10- عبد الرحمان بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب، تطوان (المغرب)، ط1/2000.

11- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975.

عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5/2004.

12- فتحي أحمد عامر، من قضايا التراث العربي (النقد والناقد)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.

13- محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، (أعمال ندوة)، منشورات جامعة صفاقس، تونس، 1998.

14- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي (بيروت-الدار البيضاء)، ط5/1999.